أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط
دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

The impact of corruption on economic growth in the presence of foreign direct investment as an intermediary variable
An econometric study in Algeria during the period (2003-2017)

د.ستي سيدأحمد
أستاذ مؤقت
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر
Setti151@hotmail.fr

أ.بن نحي أيمن صلاح[1]
طالب دكتوراه
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر
Bennihi.aymen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/15 تاريخ القبول: 2019/05/14 تاريخ النشر: 2019/06/02

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 2003-2017، وقد توصلت نتائج الدراسة بعد استخدام أسلوب تحليل المسار باستعمال برنامج Stata 15.1 إلى وجود تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، تحليل المسار.

Abstract:

This study aims at trying to identify the relationship between corruption, foreing direct investment and economic growth an econometric study in Algeria during the period 2003-2017, The results of the study through the path analysis method using stata 15.1, showed that there is a negative impact of corruption on economic growth by the existence of foreing direct investment as intermediate variable.

Key Words : Corruption, Foreing Direct Investment, Economic Growth, Path analysis method.

[1] - المؤلف المرسل: بن نحي أيمن صلاح، الإيميل: Bennihi.aymen@gmail.com

تمهيد:

يعتبر الفساد corruption في العصر الحديث ظاهرة phenomenon عالمية ممتدة زمانا ومكانا فهي لا تقتصر على منطقة معينة ولا على بلد ما، بحيث لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا النامية، فهي ظاهرة عابرة للحدود والحواجز، والفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا أن زيادة حجمه واتساع دائرته، وكذا تشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، حيث إن اهتمام الاقتصادين كان ولازال جلي وواضح بعدد البحوث المنجزة حول ظاهرة الفساد وعلاقته بعدة ظواهر اقتصادية أخرى من أهمها النمو الاقتصادي للدول لما له من أهمية كبيرة في زيادة الإنتاج الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة والرفع من القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي التقليص من حدة الفقر والتطلع إلى آفاق التحضر والرفاهية، ومحاولتهم دراسة العلاقة بينهما باعتمادهم في ذلك على المقاربة الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي للدول الذي اعتمدوا فيه على رأس المال البشري والتكنولوجي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي بشكليه، فنجد دراسات اهتمت بدور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصر أساسيا ومحرك رئيسي في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال انشاء المشاريع التي تقوم على تحقيق المنافع وزيادة ثروات البلاد لما يصاحب هذا النوع من الاستثمارات من تدفقات للنقد الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة المتطورة وكذا مساهمته الفعالة في الرفع من ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل، إلا أن تفشي ظاهرة الفساد وانتشاره في مختلف مناحي الحياة خاصة منها الاقتصادية حالت دون تحقيق كل المزايا والمكاسب والاعتبارات بشكل تام وكامل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول.

لذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر توسط العلاقة الموجودة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

وللتمكن من الإجابة على الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

يعتبر الفساد عائق وهو يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بطريقة غير مباشرة عن طريق قناة الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في ظل وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 بالاعتماد على أسلوب تحليل المسار.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود الزمانية أي أن الدراسة كانت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 وذلك لعدم القابلية لإيجاد البيانات لمؤشر الفساد قبل سنة 2003، كما تم استخدام البيانات المصرح بها من قبل البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية بالإضافة إلى قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر والإلمام بالموضوع من جميع جوانبه اعتمدت الدراسة الحالية على مقاربة تحليلية مع دراسة قياسية للجزائر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، ونظرا للتداخل الموجود بين المتغيرات وطبيعتها وكذا العلاقة التشابكية فيما بينها وبالاعتماد على الدراسات السابقة تم اتباع أسلوب تحليل

المسار ووضع نموذج سببي لعلاقة الفساد بالنمو الاقتصادي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، وذلك لقدرة هذا الأسلوب على معالجة هذه العلاقات بين المتغيرات في آن واحد.

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.1 تعريف الفساد ومظاهره:

إن المتتبع للبحوث والدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد يجد بأن هناك اختلاف في تعريف هذه الظاهرة وهذا راجع إلى تعقدها وعدم وضوح معالمها وعلاقاتها بالظواهر الأخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية مما أنتج لنا العديد من تعريفات للفساد، وسنتطرق فيما يلي إلى البعض منها، فقد عرفه عالم الاجتماع بجامعة هارفرد (Harvard) joseph.S.Ney بأنه: "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات العادية للدور العام لأسباب خاصة فيما يتعلق بـ (العائلة، الزمرة المقربة) من أجل مكاسب مالية أو معنوية، أو مخالفة القواعد التي تمنع ممارسة بعض أنواع النفوذ من أجل مكاسب خاصة"[1].

تعريف أصحاب المدرسة الاقتصادية من بينهم Johnston للفساد على أنه "استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء مادية أم معنوية"[2].

أما التعريف الذي سنتبناه في دراستنا هذه هو تعريف منظمة الشفافية الدولية التي عرفته بأنه: "اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"[3]. فعلى غرار التعريفين السابقين فهذا التعريف يعتبر بسيط وأكثر شمولية.

يمكن للفساد أن يتجلى في عدة أشكال كالرشوة المدفوعة لأصحاب الوظيف العمومي واختلاس المال العام[4] والشكل رقم (01) يوضح بعض مظاهر الفساد. [5]

2.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصنف الباحثين الاقتصادين الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي للدول وهذا ما جعل الحكومات تتنافس فيما بينها من أجل توفير الجو الاستثماري الأفضل من أجل جلب أكبر عدد من التدفقات الاستثمارية المباشرة، وإن كان هذا المصطلح شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي إلا أن تعريفه لا يلقى اتفاقا سواء بين الاقتصاديين أو المنظمات الاقتصادية الدولية وفيما يلي البعض منها:

يعرف Raymond Bertrand الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب. (..) فهو وسيلة تحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة من خلال إنشاء مؤسسة"[6].

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أن الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة[7].

3.1 مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته:

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا حيث كانت مركز العديد من المناظرات، النقاشات والبحوث الأكاديمية التي اهتمت بالأسباب والعوامل التي تؤثر على النمو اقتصادي للدول إما بالإيجاب أو السلب وكيفية قياسه، وحتى يتمكنوا من الوصول إلى إجابات وجب إعطاء تعريف لهذه الظاهرة، وفيما يلي سنتعرض إلى بعض تعريفات هذه الظاهرة.

يعرف Dominic Salvator النمو الاقتصادي: بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الانتاج خلال الزمن حيث أن التوسع في الانتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي[8].

أما فرانسوا بيرو(François Perroux) يعرف النمو الاقتصادي بأنه: عبارة عن سلسلة مستمرة في الزمن للتطور الملاحظ في الناتج المحلي الحقيقي للبلد[9].

ونعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن[10]:

أ) بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب) بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية للأفراد والساهرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناء على احصائيات ومعطيات ميدانية.

2. الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الفساد، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر حيث اختلفت الآراء والتوجهات والطرق القياسية للكشف عن العلاقة بين هذه المتغيرات وتحديدها، حيث أفرزت هذه الدراسات نتائج متنوعة ومختلفة، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى بعض هذه الدراسات والتي ستكون الركيزة الأساسية في بناء نموذج الدراسة الحالية.

1- دراسة Mohsin & leon بعنوان: Corruption and Foreign Direct Investement سنة 2002 [11]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر وما مدى تأثير الفرق بين مستويات الفساد للدول المصدرة والمستضيفة للاستثمار، ولقد استعمل الباحثان نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، حيث تم اعتبار لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع وثلاثة عشر متغيرا مستقلا وهم: لوغاريتم عدد السكان، نمو الناتج الداخلي الخام، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام للفرد، البطالة، المبادلات، تطور العلوم والتكنولوجيا، التباعد (الاختلاف) الثقافي، الاستقرار السياسي، لوغاريتم البعد المكاني، الحواجز الاقتصادية، مؤشر إدراك الفساد، الفرق المطلق في الفساد، حيث شملت عينة الدراسة 89 بلد، أما الإطار الزماني للدراسة كان من سنة 1996 إلى 1998، وقد خلص الباحثان في هذه الدراسة إلى:

- وجود تأثير موجب معنوي لكل من الاستقرار السياسي والشفافية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود تأثير سالب ذو دلالة إحصائية للفرق المطلق للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة Rock & Bonnett بعنوان: The comparative politics of corruption accounting for the east asian paradox in empirical studies of corruption Growth and investment، سنة 2004[12]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قوة العلاقة واتجاهها بين الفساد، النمو الاقتصادي والاستثمار، وللإجابة عن ذلك استعمل الباحثان نموذج انحدار خطي متعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على بيانات 90 بلدا لثلاث فترات زمنية مختلفة 1996،1997،1998، وقد توصل الباحثان إلى وجود:

- تأثير سلبي للفساد بحيث أنه يبطأ من النمو الاقتصادي ويقلل من الاستثمار في معظم الدول المتقدمة.
- الفساد يرفع النمو الاقتصادي في دول كثيرة من شرقي آسيا ذات اقتصاديات صناعية حديثة.

3- دراسة Peter A. Voyer & Paul W. Beamish بعنوان: The effect of corruption on japanese foreign direct investment، سنة 2004[13]

حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة عن إشكاليتين: الأولى تخص العلاقة بين مستويات الفساد وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان، أما الإشكالية الثانية فكانت حول الفساد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول النامية والمتقدمة. ولقد استعمل الباحثان نموذج انحدار متعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية مع ادخال ما يعرف بمتغيرات التحكم (المتغيرات الضابطة) في نموذجهم الذي تم فيه أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد كمتغير تابع ومؤشر الفساد كمتغير مستقل، حيث تم جمع بيانات 59 دولة تنوعت بين دول متقدمة وأخرى نامية، وتم التوصل إلى:

- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة احصائية بين مؤشر مدركات الفساد CPI والاستثمار الأجنبي المباشر للفرد الياباني.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤشر مدركات الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، بينما كان هذا الأثر في الدول النامية قوي موجب ومعنوي.

4- دراسة العبيدي وزيان، بعنوان: دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجا). سنة 2009[14]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الفساد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وذلك من خلال الكشف عن علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر، وللكشف عن هذه العلاقة استعمل الباحثان نموذج انحدار خطي بطريقة المربعات الصغرى مع ادخال منهجية المتغير الوسيط، بحيث أجريت هذه الدراسة على بيانات 21 بلد للفترة 2005-2006، ولقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية معنوية ما بين الفساد وحصة الفرد من الناتج الاجمالي كمتغير تابع.
- وجود علاقة سالبة للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود أثر موجب معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على حصة الفرد من الناتج الإجمالي.
- وجود أثر سلبي غير مباشر للفساد على حصة الفرد من الناتج الإجمالي وهذا بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط.

5.دراسة ذنون ودهام، بعنوان: أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، سنة 2012[15]

هدفت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلين، فالأول تعلق بمدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي واتجاه هذا التأثير إن وجد، أما التساؤل الثاني فكان يتمحور حول معرفة الدور الذي يلعبه متغير نوع المؤسسات في حجم واتجاه تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، لذلك قام الباحثان بتطبيق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، بحيث تم اعتبار النمو الاقتصادي ممثلا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دالة في مؤشر الفساد لمعطيات 89 بلد لثلاثة فترات زمنية 2006،2004،2002، وقد تبين من الدراسة أنه:

أ) في الدول ذات المؤسسات الجيدة:

- وجود تأثير عكسي ومعنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمرونة منخفضة.
- وجود تأثير سالب ومعنوي لمؤشر الحد من الفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمرونة عالية.
- مؤشر التعليم هو المتغير الأبرز في التأثير بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

ب) في الدول ذات المؤسسات السيئة:

- وجود تأثير عكسي ومعنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الفساد يمثل المتغير الأكثر أهمية في تفسير سلوك حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ليس للاستثمار المحلي أو الأجنبي تأثير على النمو الاقتصادي في كلا الدول ذات المؤسسات الجيدة والسيئة.

6- دراسة كداوي والدليمي بعنوان: الفساد والنمو الاقتصادي. سنة 2012[16]

هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ومحاولة معرفة أسباب تباين مستويات الفساد ما بين الدول، حيث تم جمع بيانات 158 دولة للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2010، كما استخدم الباحثان النسب والمؤشرات وذلك من أجل تحليل البيانات، وقد تم التوصل إلى أنه يوجد:

- تباين درجات الفساد بين مختلف الدول.
- الفساد أكثر شيوعا وانتشارا في الدول الإفريقية وروسيا، في حين انخفاض مستويات الفساد في الدول الأوربية والأمريكية.
- عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد واختلاف طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو بين الدول.

7- دراسة Becherair بعنوان: Corruption Et Croissance Economique Une Approche Econométrique Sur Les Données De l'Algerie. سنة 2016[17]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة ونوع العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك عن طريق تحليل بيانات البنك الدولي التي تخص الجزائر من فترة 2001 إلى 2012 والتي تم توصيفها بنموذج انحدار خطي متعدد باستخدام المربعات الصغرى التي كان فيها الناتج الداخلي الحقيقي للفرد دالة في كل من الفساد، رأس المال العيني والانفاق الحكومي، وأسفرت عن الدراسة النتائج التالية:

- وجود أثر سلبي قوي مباشر ذو دلالة احصائية لمؤشر مدركات الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا دلالة على أن الفساد له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وجود أثر سلبي غير معنوي للاستثمار على النمو الاقتصادي.
- وجود أثر موجب معنوي لنفقات الحكومة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: الجانب التطبيقي للدراسة

1. وصف البيانات: تتمثل بيانات الدراسة في:

- بيانات الناتج الداخلي الخام GDP بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي وهو أحد أكثر المؤشرات المعتمدة من طرف الباحثين كـ Mohsin Habib and leon Zurawicki 2002 للتعبير عن النمو الاقتصادي للدول، والتي تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank.

- بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي للتعبير عن مجموع الاستثمارات الأجنبية الداخلة للجزائر، والتي تم جمعها من قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation.

- بيانات مدركات الفساد CPI الذي تصدره منظمة الشافية الدولية Transparency International والمعتمد أيضا كأحد المؤشرات المستعملة في الدراسات المتعلقة بالفساد والذي يتم حسابه بالاعتماد على العلاقة التالية[18]:

الفساد = 100-مدركات الفساد

2. تقديم نموذج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في بناء نموذج الدراسة السببي على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في الشق النظري للدراسة من أجل تحديد شكل، طبيعة وقوة علاقة المتغيرات ببعضها البعض وكذا اتجاه تأثيرها فيما بينها والشكل رقم (02) يوضح نموذج

الدراسة المعتمد. فيتضح لنا من خلال نموذج الدراسة المعتمد والذي يحوي ثلاث متغيرات اقتصادية بحيث تم اعتبار الفساد (corruption) كمتغير مستقل يؤثر في النمو الاقتصادي(GDP) عبر مسارين:

- مسار مباشر
- مسار غير مباشر عن طريق متغير وسيط هو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضيات الإحصائية الخاصة بنموذج الدراسة الحالية كما يلي:

H_1: يوجد أثر سالب مباشر لمؤشر الفساد على الناتج المحلي الإجمالي.

H_2: يوجد أثر سالب غير مباشر لمؤشر الفساد على الناتج المحلي الإجمالي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط.

وعليه سيتم التطرق كخطوة أولى في الجانب التطبيقي للدراسة إلى الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة ثم نقوم باختبار النموذج السببي للدراسة وفرضياته كخطوة ثانية على بيانات الدراسة والتعليق على النتائج المحصل عليها.

3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يشير الجدول رقم (01) إلى الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة حيث يقدم ملخصا لبعض أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية، ويتضح من خلاله ما يلي:

- **الناتج الداخلي الخام:** بلغ متوسطه 1.54 E11 مليار دولار أمريكي بانحراف معياري قدره 4.57E10، أما أعلى قيمة لهذا المتغير كانت 2.14E11مليار دولار أمريكي والذي كانت سنة 2013 وهذا ما يوحي إلى أن الاقتصاد الجزائري استطاع أن يدفع عجلة النمو خلال هذه الفترة، في حين أن أدنى ناتج إجمالي في فترة الدراسة كانت في عام 2003 بقيمة 6.79 E10 دولار أمريكي.

– الاستثمار الأجنبي المباشر: بلغ متوسط هذا المؤشر 18383.39مليار دولار أمريكي بانحراف معياري قدره 8170.599 مليار دولار أمريكي، أما قيمة أعلى استثمار فقد تحقق في سنة 2017، في حين أدنى قيمة لهذا المؤشر كانت في سنة 2003 بقيمة 6194.824 مليار دولار أمريكي.

– مؤشر الفساد: بلغت قيمة متوسط مؤشر الفساد في عينة الدراسة 68.73 وهذا يعكس انتشار ظاهرة الفساد في الاقتصاد الجزائري وبانحراف معياري قدره 3.43 وهذا معناه أن قيم هذا المؤشر ثابتة نسبيا على فترة الدراسة وهذا ما يمكن تفسيره بعدم فاعلية الإجراءات المتخذة عبر السنين من طرف الدولة الجزائرية في محاولة محاربة هذه الظاهرة، أما بالنسبة لأعلى قيمة لهذا المؤشر بلغت 74 سنة 2003 واضعة ترتيب الجزائر في المركز 88 من أصل 133 دولة، بينما أدنى قيمة لهذا المؤشر كانت 64 في سنة 2013 إلى غاية 2015.

كما يلاحظ من الجدول أنه يمكن قراءة نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة والذي يمثل الفرضية الأساسية للطريقة المستعملة في هذا الجانب، فمن خلال نتائج اختبار Jarque-Bera وبمقارنة قيمة الاحتمالية للمتغيرات بالقيمة الحرجة α=5% نجد أنها كلها أكبر منها مما يعني أن المتغيرات المتمثلة في كل من الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الأجنبي والفساد تتبع التوزيع الطبيعي.

4. الارتباط ما بين متغيرات الدراسة:

سيتم القيام في هذه الخطوة بحساب مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة، بحيث أن الهدف من وراء هذه العملية قياس درجة الارتباط لمعرفة شكل وقوة العلاقة بين المتغيرات، والجدول رقم (02) يوضح لنا نتائج الارتباط والتي كانت كالآتي:

- وجود علاقة خطية موجبة (طردية) قوية بين الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر بحيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين 0.83 وهذا ما يؤكد على قدرة هذين المؤشرين على إعطاء صورة للوضع الاقتصادي في الجزائر.

– وجود علاقة خطية سالبة (عكسية) قوية بين كل من: الناتج الداخلي الخام ومؤشر الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الفساد حيث بلغت قيمة معاملي الارتباط 0.79- و0.80- على الترتيب. وهذا ما يدل على أن التغير (زيادة أو نقصان) لأحد المتغيرين سيصاحبه تغير عكسي في قيمة المتغير الآخر في الجزائر.

5. تقدير نموذج الدراسة والتأكد من صلاحيته:

1.5. نموذج الدراسة المقدر:

بالاعتماد على أسلوب تحليل المسار باستخدام برنامج STATA 15.1 تم الحصول على التقديرات الموضحة في الشكل رقم (03)، بحيث يتضح لنا من خلاله أن هناك ثلاثة متغيرات مقاسة (manifeste) وكل متغير مقاس تابع موصول بخطأ التقدير (الهيكلي).

2.5. مؤشرات جودة مطابقة النموذج:

للتحقق من مدى ملاءمة النموذج لبيانات الدراسة يمكن الاعتماد على مؤشرات جودة المطابقة الموضحة في الجدول رقم (03)، ما يلاحظ منه هو قيمة كاي مربع 104.82 وهي قيمة مرتفعة غير أن هذا الارتفاع راجع لسببين وهما:

- ✓ حجم العينة صغير وهو من أهم العيوب التي توجه لهذا المؤشر بحيث أنه يتأثر بحجم العينة (حساس لحجم العينة).
- ✓ عدد المتغيرات في النموذج صغير نسبيا (3).

– قيمة المؤشرين RMSEA وSRMR تقل عن0.05 مما يدل على أن النموذج ملائم لبيانات الدراسة.

– قيمة المؤشرين CFI، TLI أكبر من0.9 بحيث بلغت قيمتهما الواحد الصحيح مما يدل على التوافق التام بين نموذج الدراسة المستخدم (المقترح) التطبيقي وبيانات الدراسة.

بعدما تم التأكد من جودة النموذج وبالتالي يمكن الاعتماد عليه لاختبار فرضيات الدراسة.

6. اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم في هذه الخطوة اختبار الفرضيات الإحصائية التي تم وضعها سابقا وهذا بالاعتماد على معاملات المسار المباشرة وغير المباشرة.

1.6 التأثيرات المباشرة: Direct Effects

- يوضح الجدول رقم (04) معاملات المسار المعيارية المباشرة المتحصل عليها بعد عملية التقدير لعينة الدراسة بالاعتماد على برنامج الاحصائي STATA 15.1 حيث يتبين ما يلي:

– إن معامل المسار المباشر بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر بلغت قيمته 0.8- وهذا معناه أنه يوجد أثر سالب قوي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الدراسة، بحيث أن كل زيادة في مستوى الفساد بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بنسبة 80% وبالعكس يمكن القول بأنه كلما انخفض مستوى الفساد بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التدفقات الأجنبية الاستثمارية بمقدار 80%. إضافة إلى ذلك فإن هذا الأثر معنوي من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية α=%5 بالنظر إلى قيمة الاحتمال p-value التي تساوي 0.00 وهي أقل من 5%.

كما يمكن القول بأن الفساد يشكل عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن خلال دراسة تحليلية لمجموعة من البلدان أثبت Plekhanov وآخرون[19] أنه إذا تحسن مستوى السيطرة على الفساد في البلد، فإن تدفقات الاستثمارات من الدول النظيفة ترتفع

أكثر مما هي عليه من البلدان التي لديها معدلات مرتفعة للفساد، ونجد كذلك أن دراسة Beamish[20] التي تهتم بالعلاقة بين مدركات الفساد والاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بالفساد خاصة في الاقتصاديات الناشئة، وأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني يرتبط بمستويات الفساد، كما توصل Shang-JinWei من خلال دراسته لتأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة شملت 12 بلدا مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر و45 بلدا مضيفا، وجد أن ارتفاع مستويات الفساد في البلدان المضيفة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها. وهو ما أكده كل من العبيدي وزيان سنة 2009 وBecherair سنة 2016 في دراسة حول علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي بحيث تم التأكيد على أن الفساد يحد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول عينة الدراسة، وعليه يمكن القول بأن الفساد يشكل عائقا أمام المستثمر وعائقا أمام قيام سوق حر سليم مبني على الأنظمة واللوائح والقوانين المعمول بها، بحيث يؤدي إلى عدم اليقين والمعرفة الحقيقية بقواعد وأسس العمل في السوق بشكل دقيق، ويؤدي إلى تخفيض معدل الربح المتوقع للمستثمر الأجنبي وبالتالي تقل درجة احتمال قيامه بالاستثمار، وفي هذه الحالة فإن أرادت دولة ما أن تقوم بإجراءات لتخفيض الفساد والتي من شأنها أن تفسح المجال لدخول الاستثمارات الأجنبية الكفؤة.

أما بالنسبة للأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي كان ذو ذلالة احصائية عند مستوى معنوية α=5% من خلال قيمة الاحتمال التي هي أقل من مستوى الدلالة 5%. حيث بلغت قيمة معامل المسار 0.62 مما يدل على أن هناك أثر موجب قوي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام، وهذا معناه أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بمقدار 62 %، وبالعكس يمكن القول بأنه كلما قل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فهذا يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام والذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو جد منخفضة بنسبة 62%. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما توصلت إليه دراسة Nadeem Iqbal وآخرون[21] سنة 2013 بحيث أثبتت نتائج دراستهم عن وجود علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الداخلي المحلي بالرغم من أن حجم التدفقات الواردة إلى باكستان خلال السنوات الماضية لم تكن كبيرة، وفي دراسة Sanjaya & Kumar[22] سنة 2014 التي تم فيها دراسة العوامل المسببة للنمو الاقتصادي أثبتت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم العوامل والمحددات الرئيسية التي تدفع عجلة النمو إضافة إلى ذلك أكد الأرتوشي[23] سنة 2014 في دراسته عن وجود هذه العلاقة الطردية بين المتغيرين، ودعم هذه النتيجة مروان حايد في نفس السنة والذي توصل في دراسته إلى أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.14%.

كما ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند. إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تتأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد وقيود الاستثمار. كما توصلت إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث يترتب على ذلك زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى أن هناك إجماع في الأدبيات الاقتصادية حول ارتباط الاستثمار الأجنبي إيجابيا بالنمو الاقتصادي. فتبعا لنظرية النمو الاقتصادي تقوم هذه العلاقة على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية، وبالتالي هذه العوامل تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي.

– إن معامل المسار للأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي بلغ 0.27- وهو ما يعني أنه هناك أثر سالب ضعيف مباشر لمؤشر الفساد على الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى أنه غير معنوي لأن القيمة الحرجة (P-Value = 0.229) أكبر من مستوى المعنوية α = 5%، وعليه تم رفض الفرضية H_1 التي مفادها وجود أثر سالب مباشر ومعنوي للفساد على الناتج الداخلي الخام.

2.6. الأثر غير المباشر (Indirect Effect):

يبين الجدول رقم (05) الأثر غير المباشر للفساد على الناتج الداخلي الخام والذي يعكس لنا معدل النمو الاقتصادي إذ نلاحظ أن قيمة معامل المسار بلغت 0.51-وهو معنوي من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوية 5% = α لأن قيمة p-Value =0.015 أصغر من مستوى الدلالة الاحصائية α%، وتفسر قيمة هذا المعامل بأن ارتفاع الفساد في الجزائر بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض في قيمة ناتجها الإجمالي الخام بنسبة 51%.

ولقد ركزت غالبية الأدبيات الاقتصادية سواء في جانبها النظري أو التجريبي في معرض دراستها وتحليلها لآثار الفساد على تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، من منطلق أن النمو الاقتصادي يمثل المكون الأكثر تعبيرا عن الجانب الاقتصادي في أية دولة من الدول، بحيث تتفق أغلب الدراسات على أن للفساد تأثيرا سلبيا في النمو فقد وجد من خلال دراسة تجريبية أجراها Treisman[25] سنة 2000 أن الدول التي لديها مستويات فساد مرتفعة تميل إلى أن تمتلك حصة متدنية للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو منخفض، حيث وجد أن انخفاض مستوى الفساد بـ2 نقطة يرفع من معدل النمو بـ 0.5 نقطة، ووجد Pak Hung Mo[26] سنة 2001 في دراسة أجراها على 46 دولة أن تزايد مستوى الفساد بـ 1% يخفض معدل النمو بـ 0.72%، بالإضافة إلى دراسة Rock & Bonnett سنة 2004 التي توصل فيها الباحثان إلى أن هناك تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بحيث أنه يبطأ من النمو الاقتصادي ويقلل من الاستثمار في معظم الدول المتقدمة. كما تم تدعيم هذه النتيجة من قبل ذنون ودهام في دراسة قاما بها سنة 2012.

غير أن العبيدي وزيان سنة 2009 توصلا في دراستهما إلى أن الفساد يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر بحجة أن العلاقة السلبية بين الفساد والنمو تتجسد من خلال التأثير السلبي الذي يتركه الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك لأن هذا الأخير يعتبر محرك للنمو.

وبعدما أن جاءت نتائج الدراسة الإحصائية الخاصة بالأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي متوافقة مع ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة فهذا يدفعنا إلى قبول الفرضية H_2 التي مفادها أنه يوجد أثر سالب غير مباشر لمؤشر الفساد على الناتج المحلي الإجمالي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط، ذلك أن الفساد يحد من النمو الاقتصادي عن طريق تثبيط الحافز على الاستثمار الأجنبي وذلك بسبب امتناع الأجانب من الاستثمار في الجزائر التي تتميز بمستويات فساد عالية والطبيعة التي يكون فيها الجو غير محفز للاستثمار بسبب الرشاوى والمعوقات، البيروقراطية وغيرها من أشكال الفساد.

3.6. الأثر الكلي (Total Effect):

يوضح الجدول رقم (06) الأثر الكلي للفساد على الناتج الداخلي الخام والبالغ قيمته 0.51-، وهو ذو معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5%= α ذلك بالنظر إلى قيمة الاحتمال p-value التي هي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما يمكن حساب هذا الأثر الكلي من خلال جمع التأثيرات المباشرة كما يلي:

الأثر الكلي للفساد على الناتج الداخلي الخام = الأثر المباشر للفساد على الناتج الداخلي الخام + الأثر غير المباشر للفساد على الناتج الداخلي الخام.

الأثر الكلي للفساد = (0.28-) + (0.51-) = 0.79-

بعدما تم اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة سيتم في هذه الخطوة معرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة وهذا من خلال قيم معامل التحديد R Square الموضح في الجدول رقم (07) حيث يتبين أن مؤشر الفساد باعتباره متغير مستقل استطاع أن يفسر ما مقداره 64.17% من المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد تم تفسيره بنسبة 72.82% من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن معامل التحديد الكلي الخاص بنموذج الدراسة ككل فنلاحظ أن قيمته كانت 0.67 أي أن النموذج يشرح ما نسبته 67.82% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي وهذه نسبة مقبولة نوعا لأن ذلك راجع إلى طبيعة هذه المتغيرات المأخوذة في تشكيل نموذج الدراسة فهي عبارة عن مؤشرات فقط (متغيرات مقاسة، ظاهرة) أو كما تسمى بـ variables manifestes فهي لا تعكس تماما المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة باعتبارها متغيرات كامنة وأنها ليست في معزل عن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهذه المتغيرات في حقيقة الأمر يصعب قياسها فعليا لكونها لم تقتصر على كونها مجرد أرقام مدونة في قواعد البيانات وإنما هي عبارة عن ظواهر اقتصادية بحتة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أصبح الفساد ظاهرة في الاقتصاد لم تسلم منها أي دولة من دول العالم، وبالرغم من تفاوتها واختلافها غير أن للفساد آثار سلبية على الاقتصاد، حيث أن حجم الفساد واتساع دائرته وحجمه وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدأ يهدد الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمعات والدول، ومهما اختلفت النظرة إلى الفساد سواء لناحية المفهوم أو الأسباب فإن النتائج المترتبة عنه واحدة ألا وهي الإضرار بالمصالح العامة والخاصة بالإضافة إلى أنه أصبح عائقا أمام النمو الاقتصادي وذلك عن طريق تعدد القنوات التي يمر عبرها والتي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد إجراء الدراسة القياسية في الجزائر خلال فترة الدراسة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن ايرادها كما يلي:

– الفساد يؤثر بالسلب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي أن الفساد يشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك نظرا لزيادة درجة المخاطرة وعدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب والتي من شأنها أن تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية الكفؤة، وهذا ما يتطابق مع دراسة كل من Mohsin & leon سنة 2002، Peter A. Voyer & Paul W. Beamish سنة 2004، العبيدي وزيان سنة 2009.

– الدور الكبير الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع النمو الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه بالناتج الداخلي الخام. إذ توصلت معظم الدراسات إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي إيجابيا على النمو الاقتصادي وهذا ما يتطابق مع نظريات النمو التي تقوم على اعتبار أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية واستقطاب لرؤوس الأموال، وهذا ما أثبتته دراسة العبيدي وزيان سنة 2009 وغيرها من الدراسات السابقة.

– الفساد يحد من النمو الاقتصادي عن طريق تثبيط الحافز على الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال الأثر السلبي له على حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه تم التوصل إلى أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وهذا بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير وسيط، وبصفة عامة تم اعتبار الفساد ظاهرة وخيمة على نمو وتطور الاقتصاد وهذا بعد إجماع العديد من الباحثين على اختلاف الفترات الزمنية والمكانية في دراساتهم أمثال: دراسة Treisman سنة 2000، دراسة Rock & Bonnett سنة 2004، العبيدي وزيان سنة 2009، دراسة عبد الباري وناجي جواد سنة 2010، دراسة ذنون ودهام سنة 2012، وكذا دراسة Becherair سنة 2016.

الأشكال والجداول:

الشكل رقم (01): مخطط يوضح أشكال الفساد

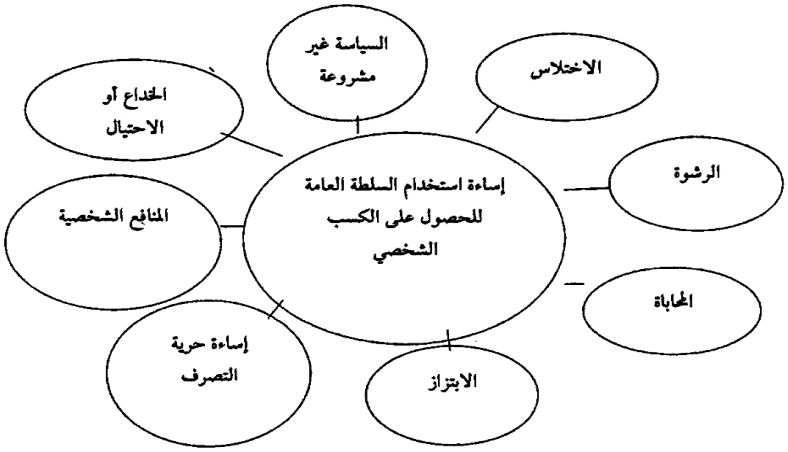

المصدر: محمود الشويات، الحاكمية والفساد الإداري والمالي.

الشكل رقم (02): النموذج السببي المقترح للدراسة

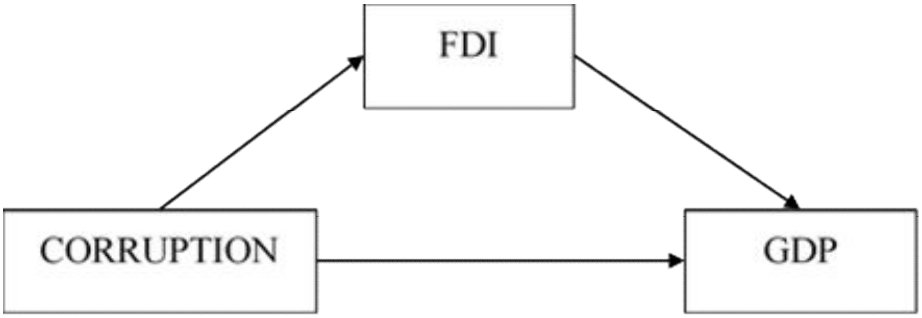

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة

الجدول رقم (01): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	الناتج الداخلي الخام بمليار دولار أمريكي	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار أمريكي	مؤشر الفساد
المتوسط	1.54E+11	18383.39	68.73333
الوسيط	1.61E+11	19540.20	69.00000
القيمة العظمى	2.14E+11	29053.00	74.00000
القيمة الصغرى	6.79E+10	6194.824	64.00000

إنحراف المعياري	4.57E+10	8170.599	3.432339
معامل الإلتواء	-0.356184	-0.207142	-0.083686
معامل التفرطح	2.128900	1.528098	1.660147
احصائية Jarque-Bera	0.791427	1.461330	1.139512
احتمال	0.673200	0.481589	0.565663
عدد المشاهدات	15	15	15

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الأجنبي المباشر	مؤشر الفساد
الفساد	-0.768172	-0.801069	1.000000
احتمال	0.0008	0.0003	-----
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.837865	1.000000	
الاحتمال	0.0001	-----	
الناتج الداخلي الخام	1.000000		
احتمال	-----		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الشكل رقم (03): نموذج الدراسة المقدر

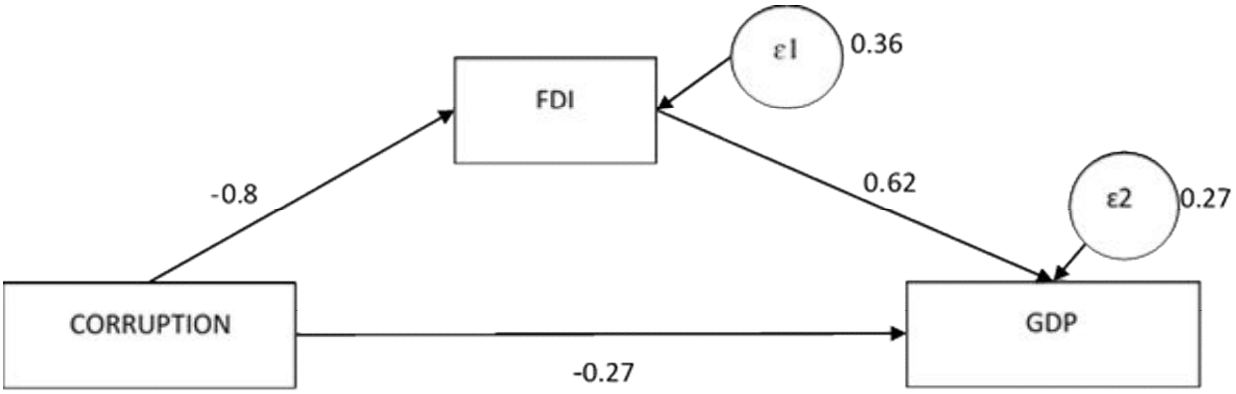

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الجدول رقم (03): مؤشرات حسن المطابقة ونتائج المحصل عليها بعد التقدير

المطابقة الإحصائية		القيمة
مربع كاي	**Chi2**	104.82
	Chi2/df	34.940
	P value	0.00
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA)		0.00
متوسط جذر متوسط مربع البواقي	**(SRMR)**	0.00
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)		1.00
مؤشر تاكر لويس	**(TLI)**	1.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الجدول رقم (04): التأثيرات المباشرة (Direct effects)

الفرضية	العلاقة	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال p-value	القرار
	الفساد-> الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.8	0.16	0.000	
	الاستثمار الأجنبي المباشر ->الناتج الداخلي الخام	0.62	0.22	0.006	
H_1	**الفساد ->الناتج الداخلي الخام**	**-0.28**	**0.23**	**0.229**	**رفض**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الجدول رقم (05): الأثر غير المباشر (indirect effect)

الفرضية	العلاقة	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال p-value	القرار
H_2	الفساد ->الناتج الداخلي الخام	-0.51	0.21	0.015	قبول

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الجدول رقم (06): الأثر الكلي (Total Effect)

العلاقة	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال p-value
الفساد –>الناتج الداخلي الخام	-0.79	0.17	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الجدول رقم (07): قيم معامل التحديد

	معامل التحديد R2
FDI	0.09
GDP	0.68
الكلي	0.10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

الإحالات والمراجع:

1 Arnold J Heidenheimer & Michael Johnston. (2002). Political Corruption Concepts and Contexts, USA: Transaction Publishers, p26.

2 العزيز، أحمد عبد العزيز. (2015). تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ص26.

3 Shang Jin Wei. (February, 1999). Corruption in Economic Development: Beneficial Grease. Minor Annoyance. Or Major Obstacle?, Policy Research, Working Paper No. 2048 01-28, p2.

4 Maria Violeta Cimpoerua, & Valentin Cimpoeru. (2015). Budgetary Transparency An Improving Factor for Corruption, Procedia Economics and Finance, 27, P581.

5 الشويات محمود. (2015). الحاكمية والفساد الاداري والمالي. عجلون الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص161.

6 Bernard Hugonnier. (1984). Investissement Direct et Coopération Internationale Et Firmes Multinationale, Paris: Economica, P13.

7 بن سمينة دلال. (2017). الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص10.

8 بن اسماعيل حياة وزير ريان. (جوان 2017). الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2005–2014. مجلة الاقتصاد الصناعي–جامعة بسكرة، العدد 12. (2)، ص180.

9 رملاوي عبد القادر وبشرول فيصل. (2016). الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادية في الجزائر. مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5 العدد 3، ص48.

10 بن اسماعيل حياة وزير ريان، مرجع سابق، ص181.

11 Mohsin, H., & leon, Z. ((2nd Qtr 2002)). Corruption and Foreign direct Investement. Journal of International Business Studies, Vol. 33, No. 2, pp. 291-307.

12 Rock, M.T,& bonnett, H. (2004). The Comparative Politics of Corruption:Accounting for the East Asian Paradox in Empirical Studies of Corruption,Growth and Investment. World Development, Vol. 32, No. 6, 999-1017.

13 Peter A. Voyer, & Paul W. Beamish. (2004, March). The Effect of Corruption on Japanese Foreign Direct Investment. Journal of Business Ethics, Vol. 50, No. 3 pp. 211-224.

14 عباس ناجي جواد العبيدي، عبد الله زيان. (2009). دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجا). مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد 13، 7–21.

15 مفيد يونس ذنون، عدنان أحمد دهام. (2012). أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم. مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، 187–199.

16 طلال محمود كداوي، فواز جار الله الدليمي. (2012). الفساد والنمو الاقتصادي. مركز الدراسات المستقبلية/بحوث مستقبلية، العدد 40، 201–222.

17 Becherair, O. (2016). Corruption Et Croissance Economique Une Approche Econométrique Sur Les Données De l'Algerie. European Scientific Journal, vol.12, No.7, 434-445.

18 عباس ناجي جواد العبيدي، عبد الله زيان، مرجع سابق، ص12.

19 Adiya Belgibayeva and Alexander Plekhanov. (2015). Does corruption matter for sources of foreign direct investment?. European Bank for Reconstruction and Development, Working Paper No. 176, 1-30.

20 Voyer, Peter A., and Paul W. Beamish. (2004). "The Effect of Corruption on Japanese FDI." Journal of Business Ethics, 34, 1-14.

21 Nadeem Iqbal et al. (2014). Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on GDP: a Case Study from Pakistan. International Letters of Social and Humanistic Sciences (ILSHS), (5), 73-80.

22 Kumar Lenka, Sanjaya & Sharma, Pritee. (2014). FDI as a main determinant of Economic Growth: A Panel Data Analysis. Research journal of Symbiosis Centre of management studies, Pune. Vol-1. 84-97.

23 جاسم أحمد سلو الأرتوشي. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1996-2010). مجلة دراسات، المجلد 11، العدد01، 195-211.

24 مروان حايد. (2014). دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 2012/1990. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 02، العدد 01، 25-46.

25 Daniel Treisman. (2000). The causes of corruption: a cross-national study. Journal of Public Economics, 76, 399–457.

26 Pak Hung Mo. (2001). Corruption and economic growth. Journal of Comparative Economics, 29 (1), 66-79.